مع ماكرون أم مالبرونو؟

معن البياري

أوقعنا الرئيس الفرنسي، ماكرون (43 عاما)، نحن الصحافيين، في حيص بيص، بشأن السبب الذي أغضبه من مواطنه الصحافي، جورج مالبرونو (58 عاما)، كما بدا في التوبيخ الحادّ الذي رمى به الزميل، أمام حشد من الحضور، في قصر الصنوبر في بيروت (مقر السفير الفرنسي)، لّما نعت ما كتبه الأخير في صحيفته «لوفيغارو» بأنه تافه (أو خسيس، أو وضيع بحسب اجتهادات في الترجمة). سمع الجميع ماكرون يقرّع مالبرونو: «ما فعلتَه غير مسؤول .. خطير من ناحية أخلاقية». وكان مالبرونو قد نشر في 30 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، في تقرير عنوانه «ماكرون يعود إلى لبنان في مواجهة زعماء القبائل»، وفيه أن الرئيس الفرنسي لوّح، في زيارته بيروت غداة الانفجار في المرفأ، بعقوبات على مسؤولين وزعامات لبنانية، إذا ما عارضوا البدء، بإصلاحاتٍ ملحّة في بلدهم. وقد حدد الصحافي أسماء هؤلاء (لم يكتب أن ماركون حدّد أسماء، معينة). وفي اليوم التالي، نشر تقريرا آخر عنوانه «رقصة ماكرون مع حزب الله»، أورد فيه أن الرئيس انفرد دقائق، في زيارته تلك، مع رئيس كتلة حزب الله في مجلس النواب اللبناني، محمد رعد، وأخبره (بحسب مصدر فرنسي في بيروت، كما ذكر التقرير) بأنه يريد أن يعمل مع حزب الله لتغيير لبنان، «ولكن أثبتوا لي أنكم لبنانيون، عودوا إلى الوطن، اتركوا سورية واليمن، وقوموا بمهمة بناء الدولة». لاحظ أن هذه الدولة الجديدة ستفيد عائلاتكم أيضا». والحيص بيص أننا لم نحسم أيا من الحكايتين أزعجت الرئيس، العقوبات الملوّح بها، أم التعاون المشروط الذي تعد بها فرنسا حزب الله، أم أن ماكرون أغضبته الحكايتان.

لم يهدّد رئيس فرنسا مواطنه الصحافي بشيء، لم يتوعّده بعقوبة، لم يوعز بمحاكمته. وفي الأصل، ليس في وسعه أن يفعل أيا من هذا. اكتفى مالبرونو بنشر تغريدات ساندته، في رد غير صريح على الرئيس. وكان قد سمع توبيخه، بين حشد الحضور في المناسبة البيروتية، من دون أن يعقّب أو يوضح أو يرد. طأطأ رأسه وانصرف. ولم تُشهر «لوفيغارو» موقفا من الرئيس، ولم تبادر إلى الدفاع عن صحافي بارز فيها. وفي البال أن وسائط إعلام عربية يحدُث أن تمتنع عن نشر أخبار أنشطة وزير أو مسؤول إذا ما أقدم على سلوك غير حسن مع صحافيين فيها، إلى حين اعتذاره. ويتذكّر صاحب هذه الكلمات أن ياسر عرفات انفعل بتوتر شديد على زميل في صحيفة الرأي الأردنية، قبل أزيد من ثلاثة عقود، فكتبت الصحيفة في اليوم التالي في صفحتها الأولى تعليقا يندّد بهذا، ما زال عنوانه في الذاكرة «نحبّ عرفات لكننا نحب فلسطين أكثر».

تُرانا، سنتحاز إلى مالبرونو أم إلى ماكرون؟ أليس من حق الصحافي أن يكتُب وينشر ما يراه، وإذا جانب صوابا وحقيقة فللمعنيين أن يعقّبوا ويوضحوا ويردّوا؟ أليس من حق الرئيس أو المسؤول أن يعبر عن رأيه فيما يقرأ أو يسمع، ولو بكيفيةٍ منفعلةٍ إذا ما أغضبه شيء؟ لماذا الصحافي بالضرورة على حق، وله أن يشرّق ويغرّب كما يشاء، بدعوى حرّيته، فيما على المسؤول أن يتّصف، في كل الأحوال، بالأناة وكظم الغيظ؟

أسئلةٌ لا تتطوع هذه المقالة للإجابة عنها. وإنْ يلزم دائما أن نكون مع حرية الصحافة، والحق في التقاضي والرد. ولّما على مالبرونو ما كتب عقّبت عليه الرئاسة الفرنسية بإيضاحاتٍ لا تتفق معه، ونفى محمد رعد بشكل قاطع أن يكون سمع ما نشره الزميل من ماكرون، وقال مكتبه إن «المجالس أمانات». وإلى هذا كله وكثير غيره، جورج مالبرونو صحافي عتيد، وخبير، له أكثر من كتاب عن العراق ولبنان وفلسطين، تابع أحداثا عربية ساخنة، وكتبت «التايمز» (والله أعلم) أن الدولة الفرنسية دفعت لـ «الجيش الإسلامي في العراق» 15 مليون دولار للإفراج عنه (وزميل له)، وقد اختطفهما هذا التنظيم المسلح أزيد من أربعة أشهر في العام 2004. ويشتمل كتابه المشترك مع الزميل نفسه «أوراق قطر» على حزم من سقطات مهنية مريعة. ويردّد صحافيون لبنانيون عارفون أن الرجل لم يصدُق في كثير مما كتب عن بلدهم. ..الأدعى إذن، ربما، أن لا نكون مع ماكرون ولا مع مالبرونو.

الصهيوني الصغير ومعركة الأردن الوجودية

مهنا الحبيل

جاء إيقاف رسّام الكاريكاتير لصحيفة العربي الجديد، الزميل عماد حجّاج، الذي أُطلق لاحقاً، في سياق التغيّر الأخير في موقف الأردن، حيث تحوّل إلى مقاربة سياسية مع محور أبوظبي، بعد حالة شدّ وجذب لا تزال قائمة، كما هي لغة الخطاب التي وُجهت للأمير علي بن الحسين، على خلفية انتقاده تبنّي أبوظبي رسمياً مشروع تطبيع الفكرة الصهيونية، والتي دائما نُذكّر بها، وأنها أشد خطورةً من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وإنْ كان التشارك بنيوياً في المسارين، غير أن مشروع التثقيف الصهيوني لعرب المنطقة يعتمد نزع التاريخ والتشريع الإسلامي، والهوية العربية وتسويق العرب، وليس الفلسطينيين وحسب، مقابل المدح والثناء على منظومة العقيدة الصهيونية، فهو نوعٌ من الردّة الفكرية الشاملة التي تُصنف مهنياً بالثقافة العميلة القبيحة، ويسعى محور أبوظبي إلى تطبيع الناس في الخليج على قبولها. وهو ما لا توجد له قاعدة شعبية تستحق الإشارة، على الرغم من أن الضغط الشرس والتوظيف يُظهران لبقية العرب عبر كومة عملاء ومواطنين، أنها ثقافة حقيقية على الأرض في الخليج العربي، وأقاليم السعودية، وهذا غير صحيح. ولذلك ندعو دائما إلى وحدة المجتمع العربي، وعدم السقوط في وكر خديعة المشروع الصهيوني لمحور أبوظبي، وصمود روح الوحدة العربية، المقاومة للفكرة الصهيونية، من المحيط إلى الخليج.

أما الأردن فله قصة مختلفة، فهو أدرك، عند بدايات تسويق «صفقة القرن»، أنها تهدّد بإسقاط الحكم الهاشمي، سواء عبر إعلان وطن قومي بديل للشعب الفلسطيني، أو حتى عبر مشروع تهجير ممنهج، لبقية الشعب الفلسطيني، وتحويلهم إلى الأردن، وتحريك الصراع الاجتماعي بين مكونات الشعب الأردني، غير أن عمّان تعرّضت لهجوم شامل ممنهج، استهدف البيت الملكي، ودخل في خصوصياته الاجتماعية، وهو ما انعكس على الموقف الأخير. وبالتالي، فسح الأردن للعاصفة أن تعبر، فكيف يُفسح لها، وقد تقتلع وجوده. والحقيقة أن تاريخ السياسة الخارجية للأردن، وخصوصاً في عهد الملك حسين، خضع لمعادلات توضع متعدّدة، ومتناقضة في بعضها، غير أنها كانت تعبر بالعرش الهاشمي، في سياق الحدود القومية التي سمحت بها معركة ما بعد ثورة الشريف الحسين بن علي، ضد العثمانيين، والموقف الغربي الموجه لها.

اليوم، يتبنّى الصهيوني الصغير، جاريد كوشنر، رسائل تتناهاها المكتفة، باعتبار أن مشروع أبوظبي- كوشنير يُغرق فلسطين كلياً في النهر. وبالتالي هناك خطابات وتغطيات مكثفة، لتحويل الأردن، بمسماه أو مسمّى الأرض الفلسطينية الكبرى التي ستحسمها نهايات المشروع، بحيث تكون عمّان عاصمة لها، وإن كانت طبيعة العقل الصهيوني الخبيث المُخطّط أنه يعطي مصطلحاتٍ، ثم يُفرغها من محتواها، ثم يسقط المصطلح ذاته، ومسيرة «أوسلو» كافية للدلالة في هذا المنطق. جاءت زيارة وزير الخارجية الأميركي، بومبيو، تل أبيب، والتي انطلق منها إلى بضع عواصم عربية، على أمل أن يحوز اعترافا عاجلا من إحداها، يبدو أن الإدارة الأميركية بحاجة إليه لتعزيز الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، وضمان تذكرة العودة إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة. لكنه جارد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي، وزير الخارجية إلى تل أبيب، ليصطحب وفداً أميركيا - إسرائيليا مشتركا على متن طائرة العال الإسرائيلية، من تل أبيب إلى أبوظبي مباشرة، عبر الأجواء السعودية. فشلت الولايات المتحدة، حتى الآن، في تحقيق اختراق مباشر، لكنها نجحت في إبقاء التطبيع المستتر قائما، وتمكّنت من ترويجه، ومن الحصول على بعض المكاسب، أهمها فتح الأجواء السعودية أمام الطائرات الإسرائيلية.

لماذا اختار الصهاينة أن تحمل طائرة السلام الإسرائيلية التي اقلت الوفد المشترك اسم كريات جات؟ وهو اسم مستوطنة صهيونية أقيمت على أراضي قريتَي عراق المنشية والفالوجة، حيث حوصر جمال عبد الناصر والقوات المصرية في حرب 1948؟ هل كان ذلك تلميحاً لاستمرار التفوق الصهيوني عن الاتفاق الإماراتي - الصهيوني، أن القوة هي التي تجلب السلام. وضمن هذه الغطرسة، نفى نتنياهو أن يكون الاتفاق قد تضمن موافقته على تزويد الإمارات بطائرات F35، مؤكدًا أنه سيستمر في الاعتراض على تزويد الولايات المتحدة أي دولة في الشرق الأوسط بمثل هذه الطائرة المتفوقة، وهو أمر مثير للسخرية، فمعروف أن الطائرات التي تزود بها الولايات المتحدة الدول العربية لا تشابه مثيلاتها لدى إسرائيل سوى بالهيكل الخارجي، وتختلف عنها كليًا في منظومات الأسلحة والرادار والتوجيه التي تزوّد بها. ومع علم نتنياهو بذلك، إلا أنه أصرّ على تكريس التفوق الصهيوني حتى مع حلفائه.

جرت في أيلول الحالي أيضًا المحاولة البائسة لتصوير الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي وكأنه فتح لباب الاعتراف والتطبيع العربي على مصراعيه، ومن هذا المنطلق، جاءت زيارة وزير الخارجية الأميركي، بومبيو، تل أبيب، والتي انطلق منها إلى بضع عواصم عربية، على أمل أن يحوز اعترافًا عاجلًا من إحداها، يبدو أن الإدارة الأميركية بحاجة إليه لتعزيز الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، وضمان تذكرة العودة إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة. لكنه جارد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي، وزير الخارجية إلى تل أبيب، ليصطحب وفدًا أميركيًا - إسرائيليًا مشتركًا على متن طائرة العال الإسرائيلية، من تل أبيب إلى أبوظبي مباشرة، عبر الأجواء السعودية. فشلت الولايات المتحدة، حتى الآن، في تحقيق اختراق مباشر، لكنها نجحت في إبقاء التطبيع المستتر قائمًا، وتمكّنت من ترويجه، ومن الحصول على بعض المكاسب، أهمها فتح الأجواء السعودية أمام الطائرات الإسرائيلية.

لماذا اختار الصهاينة أن تحمل طائرة السلام الإسرائيلية التي أقلت الوفد المشترك اسم كريات جات؟ وهو اسم مستوطنة صهيونية أقيمت على أراضي قريتَي عراق المنشية والفالوجة، حيث حوصر جمال عبد الناصر والقوات المصرية في حرب 1948؟ هل كان ذلك تلميحًا لاستمرار التفوق الصهيوني

> أمام الأردن فرصة لإعادة فهم التوسّع الصوري لمحور أبوظبي

وللجسم القومي للأردن في البقاء. أما اليوم، فإن حالة الاحتجاجات النقابية والشعبية، والتوتر مع الإسلاميين وغيرهم، تتصاعد. فكيف يستطيع الأردن أن يصمد؟ ولنُلاحظ هنا أن الزئبار الظبياني، ومخالبه القوية في السعودية وغيرها، لم يكفّ عن الضغط على الأردن، خصوصا بعد قضية حاكم دبي محمد بن راشد والأميرة هيا بنت الحسين، وهو مجدّدًا رئيسا للولايات المتحدة، وإن كان الفارق هنا هو شخصية الصهيوني الصغير، جاريد كوشنر، وليس خلافًا استراتيجيًا مع الحزب الديمقراطي. هنا زلّة قدم عمّان ستكون مكلفة، وهي تعيش حالة الفوضى المستمرّة في كل محيطها، في معركة الصراع المعقّدة بين حلفاء تصفية الثورة السورية، وارتداداتها على الأردن، وواقع العراق الذي تعيد فيه إيران رصّ صفوفها، لمنع التعديل الأميركي من التوسّع، وضمان هيمنتها المطلقة على مصالح العراق وثقافة شعبه، والانفجار اللبناني الكبير سياسياً، بعد أن دمّرت النخب مرفأ بيروت.

المحصلة هنا أن الأردن غير مضطر، على الرغم من الضائقة الاقتصادية عليه، ربما كانت عمّان قلقة من رسالتها الإعلامية الموسمية التي بُثت من خلال صراع أزمة الخليج، عن تاريخ الأشراف في الحجاز، وعودته لهم بعد سقوط السعودية، وهي رسالةٌ كان يُعرف، من البداية، أنها مجرّد ورقة ضغط موسمي لا أكثر، وبالتالي عاد الأردن إلى استرضاء السعودية. والحقيقة أن حسابات هذه المرحلة دقيقة جداً، فلا تحتمل المراهنات، ولا الخضوع لإرادة محور أبوظبي والرياض، فتسقط خريطة الأردن في جغرافيا الصهيوني الصغير.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

شرق المتوسط... غرب الجحيم

ممدوح الشيخ

يوشك من يعيش في مدينة ساحلية أن يحدّد موقع مدينته، لمن لا يعرفه، بأنها مدينة ساحلية تقع شرق المتوسط، غرب الجحيم، على مسافة عدة كيلومترات من ميدان معركة وشيكة. صحيح أن قرار الحرب، منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بالنسبة لصنّاع القرار الأوروبي أصبح بعيدًا، بل ربما مستبعدًا، لكن خبرة هذه الحرب نفسها تؤكّد أن المبالغة في الرغبة بتجنب الحرب قد يترتب عليه خوضها في كل الأحوال، بعد أن يصبح القرار متأخرًا.

كانت قوى أوروبية عدة تتحاشى مواجهة هتلر، بل اختار الاتحاد السوفييتي التفاهم معه سرًا، بينما هو يتوسّع مهدداً سلام العالم. وصنّاع القرار الأوروبيون الراغبون في تحاشي الحرب بكل الطرق كانوا جميعًا يعتبرون التخاضي حلًا محتملًا لنهم الهوس بالهوية الاستثنائية، وبين الانفراد بالسيطرة عليه أو التشارك فيها، كانت الحرب جزءًا لا يستهان به من تاريخه. والتباين بين الأنساق الحاكمة بين شماله وجنوبه لعب أدوارًا في الصراع العسكري للسيطرة عليه. وهذا التباين، وإن بدا أصغر حجمًا من صراع المصالح، إلا أنه في حقيقة الأمر محرّك رئيس للصراع المحتمل.

وغير بعيد من خط المواجهة التاريخي أثينا/ أنقرة، يقبع خط مواجهة آخر في البلقان، كاد أن يتسبّب في مواجهة كبيرة خزّان ذكرياتها مليء بالأشباح المخيفة. وعلى عكس ما حدث في تجربة صراع البلقان، فإن أميركا، قرب نهاية تسعينيات القرن الماضي، قررت التدخل عسكريًا في البلقان لتُنهي بذلك ملهاة «التردّد الأوروبي». لكن أوروبا اليوم أضعف وأكثر تشوشًا وتردّدًا، بينما لدى أميركا تعقيداتٌ كثيرةٌ في علاقاتها بأطراف الأزمة الماضي وجوارها، وهي بالتالي ترسل إشاراتٍ متضاربة إلى أطراف المواجهة (المباشرين وغير المباشرين)، وكأنها تعيد إنتاج «سياسة تجنّب الحرب»، بكل خباياها. وتلك، في تقديري، أحد أخطر ملامح هذه الأزمة.

(كاتب مصري)

احتفالية أيلول المقبلة

معين الطاهر

يقول مثل شعبي «أيلول طرفه بالشتا مبلول»، في إشارةٍ إلى الأمطار الخفيفة التي اعتاد المُزارعون في بلادنا انتظارها في نهايته لتنضج ثمار الزيتون، وتغسل حبّاته مما علق بها من غبار الصيف، تمهيدًا لموسم جنيه وعصر زيته الذهبي.

وشهر أيلول (سبتمبر)، كغيره من شهور السنة، يحتفظ بتكهنه ومذاقه، ويكثر فيه، على مدى الأيام، ما يُكدر وما يسر. لكنّ أيلول 2020 اختار أن يذكّرنا بأسوأ ما فيه؛ بتكساته وتراجعاته وهزائمه، منذ بدأت جولة جديدة من التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، بالإعلان عن الاتفاق الإماراتي - الصهيوني، والإعلان بمعنى أدق إشهار التحالف بينهما؛ ذلك أن مرحلة تطبيع العلاقات قد أُنجزت منذ وقت بعيد.

ثمّة، في هذا الشهر، صلفٌ وعنجهية صهيونية وأميركية تفوق المعتاد عنهما، وافتعال لحوادث، ومصادمات متعمدة، تهدف إلى تذكيرنا بهزائمنا وقوتهم، وتسعى، في ما تسعى إليه، إلى تبنّي رؤية تتناهاو لآلية تحقيق السلام مع العالم العربي، وتعزيز حظوظ الرئيس دونالد ترامب بالفوز في الانتخابات الأميركية، وربما ترشيحه لجائزة نوبل للسلام، كما تم سابقًا مع أغلب الذين عقدوا اتفاقات ومعاهدات مع الكيان الصهيوني.

لم يعد مفهوم السلام لدى نتنياهو يتمثل في مقولة «الأرض مقابل السلام»، بما تعنيه من إعادة الأرض المحتلة عام 1967، مقابل تحقيق السلام، أو في مقولة «الأمن مقابل السلام»، أي أن تحصد إسرائيل الأمن مقابل السلام، إذ أصبح أمن دولة الكيان متحققًا بفعل انهيار النظام العربي، وتطويع منظومة أمن السلطة الفلسطينية، واعتقادها بأنها هي التي تستطيع فرض الأمن لنفسها، وأنها أضحت قادرةً على مواجهة أي تهديدات أمنية. وحتى مفهوم السلام لأجل السلام لم يعد مستساغًا، إذ ثمّة ثمن يجب دفعه مقابل الحصول على الرعاية الصهيونية، حل بدلًا من ذلك كله مفهوم جديد صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي، بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق التطبيع مع الإمارات، وهو أن السلام يأتي من خلال القوة.

> اختار أيلول 2020 أن يذكّرنا باسوأ ما فيه؛ بتكساته وتراجعاته وهزائمه

وضمن هذه الغطرسة، نفى نتنياهو أن يكون الاتفاق قد تضمن موافقته على تزويد الإمارات بطائرات F35، مؤكدًا أنه سيستمر في الاعتراض على تزويد الولايات المتحدة أي دولة في الشرق الأوسط بمثل هذه الطائرة المتفوقة، وهو أمر مثير للسخرية، فمعروف أن الطائرات التي تزود بها الولايات المتحدة الدول العربية لا تشابه مثيلاتها لدى إسرائيل سوى بالهيكل الخارجي، وتختلف عنها كليًا في منظومات الأسلحة والرادار والتوجيه التي تزوّد بها. ومع علم نتنياهو بذلك، إلا أنه أصرّ على تكريس التفوق الصهيوني حتى مع حلفائه.

جرت في أيلول الحالي أيضًا المحاولة البائسة لتصوير الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي وكأنه فتح لباب الاعتراف والتطبيع العربي على مصراعيه، ومن هذا المنطلق، جاءت زيارة وزير الخارجية الأميركي، بومبيو، تل أبيب، والتي انطلق منها إلى بضع عواصم عربية، على أمل أن يحوز اعترافًا عاجلًا من إحداها، يبدو أن الإدارة الأميركية بحاجة إليه لتعزيز الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، وضمان تذكرة العودة إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة. لكنه جارد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي، وزير الخارجية إلى تل أبيب، ليصطحب وفدًا أميركيًا - إسرائيليًا مشتركًا على متن طائرة العال الإسرائيلية، من تل أبيب إلى أبوظبي مباشرة، عبر الأجواء السعودية. فشلت الولايات المتحدة، حتى الآن، في تحقيق اختراق مباشر، لكنها نجحت في إبقاء التطبيع المستتر قائمًا، وتمكّنت من ترويجه، ومن الحصول على بعض المكاسب، أهمها فتح الأجواء السعودية أمام الطائرات الإسرائيلية.

لماذا اختار الصهاينة أن تحمل طائرة السلام الإسرائيلية التي أقلت الوفد المشترك اسم كريات جات؟ وهو اسم مستوطنة صهيونية أقيمت على أراضي قريتَي عراق المنشية والفالوجة، حيث حوصر جمال عبد الناصر والقوات المصرية في حرب 1948؟ هل كان ذلك تلميحًا لاستمرار التفوق الصهيوني

منذ النكبة؟ وهل جاء اختيار وقت توقيع الاتفاق ومكانه المزمع، في 13 سبتمبر/ أيلول، وفي البيت الأبيض، محض مصادفة، أم هو تذكير لنا بتاريخ توقيع أن يذكّرنا خطباء الاحتفال بذلك الاتفاق، ويتفاخلا كاميد بدفيد، في 17 من الشهر ذاته من عام 1977. وقد تتوسّط الاحتفالية التاريخين للدلالة على ارتباطها بهما. وفي اليوم التالي للاحتفال، سيبشّرنا دعاة التطبيع، وعناوين صحفهم، ومواقعهم الإخبارية، بأن الاحتفال جاء استمرارًا لما فعله قادة عرب وفلسطينيون، وتتويجًا لاتفاق أوسلو الذي وُقّع في التاريخ ذاته والمكان عينه.

بعد هذا كله، واستباقًا لاستغلال اتفاق أوسلو لتحميل الفلسطينيين مسؤولية ما تقترفه أيدي المحتفلين في واشنطن من موبقات، هل ستقوم قيادة السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بخطوة تصحيحية أن أوانها؟ إذا ألغت فورًا اتفاق أوسلو، وسحب اعترافها بإسرائيل (وليس مجرّد عرض لصيغة باهتة حول التحلل من الاتفاقات)، فقد تكون هذه الخطوة ضرورية ومطلوبة قبل احتفالية واشنطن المقبلة، وهي في ذاتها الخطوة التي ستعيد المسار الفلسطيني إلى جادّته السليمة، والتي ستعيد طرف أيلول بأمطار الخير مبلولًا، ليغسل بعض ما علق به من آثام وغبار وشرور.

(كاتب فلسطيني)

هل ينجح الأسد في تثبيت سلطته؟

عمار ديوب

حملت الأشهر المنصرمة خلافاً حاداً بين عائلات السلطة في سورية، آل الأسد ومخلوف والأخرس، حيث بدا رامي مخلوف مصمماً على البقاء في السلطة اقتصادية، بينما السلطة مصرّة على حرمانه الكامل من ثرواتها. انشغلت سورية كلّها بذلك، وتناول النقاش أن رامي مدعومٌ من روسيا، وإلّا لما كان قادراً على تلك المواجهة. ألغت الحكومة السورية أغلبية عقوده معها، والتي تعود إلى عام 2000 بشكل خاص، وأعطيت بعض تلك العقود إلى شخصياتٍ جديدة، التحقت بالنظام، وهناك من ربط بينها وبين نفوذ صاعد لأسماء الأسد. في خلفية المشهد، ظلّ اسم ماهر الأسد مثار حوارات وتقديرات، لم تتبيّن بدقة قوة الرجل ونفوذه وإمكاناته؛ علماً أنه الرجل الأقوى في السلطة، وتحسب له حسابا، كل من روسيا وإيران وأميركا؛ في الخلاف الأخير، طاولته التكهنات، فهو يمسك العصا في المنتصف، ولا يريد التفرط بأيّ من عائلات السلطة، كي لا يفرط عقدها الذهبي، ويذهب المجد وكل شيء. وفي هذا نقول إن غياب الإعلام الدقيق هو ما يسمح بالتقديرات الخاطئة، ولكنها الحياة في الدولة المستبدة بامتياز.

أخيرتان الأيام الأخيرة أن إبهاب مخلوف، وهو أخو رامي، نال بعض عقود الاستثمار، ولا سيما في أسواق الحرة، وأن الرئيس بشار زار اللاذقية لتهدئة الأجواء المضطربة بين آل الأسد وآل مخلوف، الذين دبّ الخلاف بينهم إثر تصاعده بين رامي والسلطة. الأمران يقولان جديداً، إن الخلاف الأساسي سيُحلّ عبر إخراج رامي من المشهد السوري، ومنها، قياساً على سابقة رفعت الأسد، وإن صفقةً جديدة ستُعقد بين العائلتين، وربما تشمل رامي نفسه، ولكن خارج سورية؛ ففي الأخيرة، لم يعد لائقاً، أن يُعاد نجمه كما كان، حيث كلفة الخروج على الإعلام كبيرة، والعفو يتطلب فعلاً كبيراً، أقله النفي، وهو المرجّح. الحل هذا يشذّ من أزر عائلات السلطة، وهي تمرّ في أسوأ مرحلة بتاريخها، وفي الوقت نفسه، يسمح باستمرار العلاقات الخفيّة والسريّة بين العائلتين؛ الأسد ومخلوف، ويسمح كذلك لعائلاتٍ جديدة باستبدالها من السلطة، ونزع الاحتكار الكبير لآل مخلوف عن اقتصاد سورية.

يحاول الأسد بذلك ترميم وضعه هو بالذات، حيث الصفقات بين روسيا وأميركا وأوروبا، وحتى إيران وتركيا، تتناول بقاءه، وأن كل الوضع السوري مرتبط به. ولكن إذا كان ذلك يعني أن بين عائلات السلطة ممكناً، فما حدّث بأحوال سورية يتطلب رؤيةً مختلفةً وسياسات مختلفة، وتبدأ برؤية الواقع جيداً، وما أصبح عليه من احتلالات، تفرض شروطها على الرئيس ذاته، وعلى أدواته السياسية، العسكرية والأمنية، وكذلك خروج أكثر من ثلث سورية عن سيطرة النظام، وتقع تحت الاحتلال التركي مباشرة، أو الأميركي، والأسوأ أن الاحتلالين، الروسي والإيراني، يمسكان بالسلطة، ويفاوضان بقية الاحتلالات، وليس فقط بما يخصّ سورية، بل وبما يخصّ مصالحهم الإقليمية والدولية. إذاً لم يعد بالبد شيء!

هل يستطيع النظام رؤية ذلك؟ لم يعد النظام متماسكاً، بعد تعاظم الدورين الروسي والإيراني، في تقرير شكل سلطته، وكيفية إدارته شؤون سورية. ولم يعد في مقدوره أن يضع سياسات مستقلة لمستقبله، وهو محقٌ بأن يرى مستقبله مرتبطاً بالروس والإيرانيين؛ هذا الوضع بالذات هو ما يمنعه من التفكير بسياسات مستقلة، وهو ما يهدد مستقبله في أن واحد. وعلى الرغم من ذلك، حاولت روسيا بالتحديد، سنوات متتالية، عبثاً، تعويمه، واخترعت له مساري الآستانة وسوتشي والصفقات القذرة لمناطق خفض التصعيد، ولاحقاً اللجنة الدستورية، ورفضت عروضاً دولية متعدّدة، علنية وغير مباشرة، تفترض تغيير رأس النظام وبعض سلوكياته، وأن ذلك سيقابله روسي، أقرب إلى الانتداب على سورية؛ أميركا وأوروبا، هي التي قدّمت صفقات كهذه، ولكن عبثاً.

السياسة الروسية القائمة على أن النظام سيعاد إنتاجه، تُقابل بما ذكرت، وبسياسة الصبر الاستراتيجي الأميركية خصوصا، وأن عدم تنفيذ روسيا الشروط الأميركية سيعقّد الشروخ السورية، وربما يغير السياسة الأميركية حيال فكرة الإشراف. وهناك قانون قيصر، وأخيراً عقود النفط مع قوات سورية الديمقراطية (قسد) والتطبيع بين الإمارات وإسرائيل، وسواها كثير؛ روسيا بكل هذه السياسات تخسر أوراقاً جديدة باعتمادها سياسة التعويم تلك.

ضعف دور المعارضة، وترهلها، ورداءة ممارساتها، تعطي قوةً للنظام، فيظهر وكأنه هو الشرعي، والأفضل؛ لنُلاحظ قصة تبديل الطرابيش، بين نصر الحريري، الذي كان رئيساً لهيئة التفاوض وصار رئيساً للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وحدث الاحتلالات ستتبادل المصالح على حساب السوريين، والحروب التي اندلعت، أو قد تندلع، ستزيد المأساة كارثيةً عمّا تحقّق، وستكون بإشراف تلك الاحتلالات!

هل ينجح الأسد في تثبيت سلطته عبر تجسير الخلافات بين عائلات السلطة؟ العوامل المذكورة أعلاه قد تساعد في تأجيل حسم مصيره، ولكن ليس لوقتٍ طويل، والاستمرار في ممارساته ذاتها بضيق الخناق عليه، الأسوأ بالنسبة له أنه غير قادر على تغيير خياراته، وتبنّي خيارات جامعة للسوريين، وهو حال المعارضة الفاشلة. ومثالنا هنا الفشل الكامل للتفاوض في اللجنة الدستورية، وقبله فشل كل أشكال التفاوض بين الطرفين.

يرتهن النظام ذاته في اللحظة الراهنة في الوقت الضائع. وفشل المعارضة وانعدام وزنها الإقليمي والعالمي، لن يزيدا قوة ولن يعوماه بحال من الأحوال. إن مستقبل النظام والمعارضة سورية أصبح كلّه بيد الاحتلالات بكل مرارة وبساطة.

والغرض من خلفها أن النظام وحده يضمن إرواء الحسكة وبقية المدن، وأن «قسد» والفصائل فاشلة بامتياز، ولا تهتم بشؤون الناس. قضية التعطيش هذه، تدخلت فيها أميركا وتركيا وروسيا، فاين النظام الوطني والمستقل؟ طبعاً هناك مسلّمة أن الحياة في إدلب كارثة حقيقية. يحاول النظام بذلك تعويم نفسه، والأنكى أن المعارضة التي تدّعي سيطرتها على مناطق واسعة، كجرابلس وعفرين والباب وإعزاز سواها، ولديها حكومة مشلولة، أثبتت فشلاً مهولاً في آليات سيطرتها؛ فحياة الناس في تلك المناطق عرضة لكل أشكال الفوضى، بما فيها القتل والاعتقال العشوائي والنهب، وهناك الالتحاق المنحطّ بالاتراك.

إذاً، تتأتى عناصر قوة النظام من رداءة سياسات المعارضة، ومن الخلاف العميق في السياسات الدولية والإقليمية إزاء مصيره، وكيفية إيجاد بديل عنه. وعدا ذلك، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تتضاعف، وفيروس كورونا يفتك بالمدن، وليس من وقاية أو علاج طبيّ يعتد به. «الطقوس» السياسية المكرّرة في ممارسات النظام، وأنه شرعي؛ كانتخابات مجلس الشعب، أو إقالة حكومة وتعيين بدلة عنها، كما تمّ أخيرا، وكذلك المشاركة في نقاشات اللجنة الدستورية في جنيف؟ أقول، كلها لا تفيد شيئاً، والأسوأ أن ليس فيها أية أبعاد جديدة في سياسات النظام، أو تلمس أن العوامل الدولية أصبح لا يمكن أن تتحدّث عن تأجيل حسم مصيره، ولكن ليس لوقتٍ طويل، والاستمرار في ممارساته ذاتها بضيق الخناق عليه، الأسوأ بالنسبة له أنه غير قادر على تغيير خياراته، وتبنّي خيارات جامعة للسوريين، وهو حال المعارضة الفاشلة. ومثالنا هنا الفشل الكامل للتفاوض في اللجنة الدستورية، وقبله فشل كل أشكال التفاوض بين الطرفين.

يرتهن النظام ذاته في اللحظة الراهنة في الوقت الضائع. وفشل المعارضة وانعدام وزنها الإقليمي والعالمي، لن يزيدا قوة ولن يعوماه بحال من الأحوال. إن مستقبل النظام والمعارضة سورية أصبح كلّه بيد الاحتلالات بكل مرارة وبساطة.

(كاتب سوري)

> تتآكل عناصر قوة النظام من رداءة سياسات المعارضة، ومن الخلاف العميق في السياسات الدولية والإقليمية إزاء مصيره

تعفيم صورة الأسد في الحسكة (دليه سليمان/فرانس برس)

بين احتضان بيروت وهجران صنعاء

عيسى الشعيبي

منذ شهر وأزيد تروح فكرة هذا المقال وتؤوب، تسبت وتصحو على غير انتظام، حيث كانت تتوارى في كل مرة عن بؤرة الاهتمام لصالح وقائع وأحداث أسخن. خيولها كانت تتقدم وتربح الرهان على مضمار السباق، وتتصدّر بين نظيراتها عناوين الأخبار وسنام الموضوعات، بما في ذلك مكلمة الأمناء العامين الفلسطينيين، إلى أن صار في الوسع، أخيراً، بلا تكلّف أو افتعال، تظهير هذه الفكرة التي لم تهجع في سريرها يوماً، ولم يداهمها عسل النعاس.

في أوائل أغسطس/ آب المنصرم، تزامنت بمحض المصادفة البحتة كارثتان فظيعتان في كل من بيروت وصنعاء، أودتا بحيوات عدد متساوٍ على وجه التقريب في كلتا العاصمتين، وأدّتا إلى تدمير قلب المدينتين العتيقتين، وشرّدتا، كل على حدة، آلافاً مؤلفة من السكان. وفيما أظهر المجتمع الدولي والعالم العربي أعلى مشاهد الاحتضان والتعاطف مع عاصمة لبنان، لقيت عاصمة اليمن السعيد (متى كان اليمن سعيداً؟) كامل صور الصد والتجاهل والإهمال، لكأن صنعاء، مدينةً دارسةً من زمان عاد وثمود.

صحيح أن الكارثة الطبيعية التي حلّت بعمائر تراثية وأرزاق سكان فقراء معدمين، بعضهم ينام على الطوى في بلد الحرب النسية وموطن الكوليرا الدائم، قتلت وشرّدت ما لا يُحصى من الناس، كانت جرّاء سيول فيضانية هوجاء، لا يد فيها لإنسان، وصحيحٌ أيضاً أن الكارثة التي ضربت بلاد الأرز آتت في خضمّ اضطراب سياسي وإفلاس مالي وتدهور اجتماعي غير مسبوق، في بلد المصارف والطوائف والإعلام، كانت من فعل فاعل، أقله الإهمال، إلا أن التعاطي المختلف، اختلاف الليل عن النهار مع كلتا الكارثتين، كان باعثاً لجملة من علامات التعجّب والاستفهام.

وأحسب أن اليمنيين كانوا، وهم يتابعون بغصّة في الحلق ونشاف ريق، كل هذا التغاضي عن أوجاعهم المقيمة ما أقام عسيب، ويسائلون أنفسهم عن سبب كل هذا التعامي عمّا حلّ بعاصمتهم من مصيبةٍ صارت نسياً منسياً في ال

هل شهدت منطقتنا الدولة الوطنية حتى نعلن إخفاقها؟

عبد الباسط سيدا

نقرأ، من حين إلى آخر، أبحاثاً ومقالات حول إخفاق الدولة الوطنية في منطقتنا، سواء في المشرق أم في المغرب. وهو الأمر الذي تبني عليه بعض القوى الإسلاموية، لتدعو إلى الدولة الأوسع، أي الخلافة الإسلامية التي ستكون قادرةً، وفق المطالبين بها، على حل المشكلات، ومواجهة التحدّيات والتهديدات؛ وذلك بعد فشل المشروع القومي العربي، بصيغتيه الناصرية والبعثية، وتداعياته التي نجدها اليوم واقعاً على الأرض، خصوصا في العراق وسورية ومصر ولبنان وليبيا واليمن؛ بل يمكن القول إن غالبية الأنظمة العربية، لا سيما الجمهورية - العسكرية منها، تعاني من تحدّيات وجودية، لم تعد مخاطرها خافيةً على أي متابع موضوعي يقرأ الأحداث التفصيلية ضمن سياقها العام، فالكيانات السياسية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، أو تلك التي شهدت الانقلابات العسكرية، لم تتحوّل في واقع الحال إلى دول وطنية، تمتلك مشاريع تستوعب جميع مواطنيها، ولها مؤسّسات محايدة، تراعي مبدأ فصل السلطات، وتحترم قواعد المساءلة والمحاسبة، ولا تكون فيها أي جهة، مهما كانت، فوق القانون.

وإنما كانت السلطة الأساسية في الدول المعنية للجيش، وأجهزة المخابرات، وقد استلهمت في معظمها النموذج السوفييتي الستاليني، فتبنّت بدعة الحزب الحاكم أو القائد؛ وسنت القوانين، بل ثبتت في الدستور مواد تشرعن ما يستعصي على أي شرعنة، ففي سورية والعراق كان «البعث» الحزب القائد الحاكم، وكان على كل محتاج إلى وظيفة أو عمل أن يكون عضواً في الحزب المعني، أو مقرّباً من الأجهزة الأمنية التي كانت تستخدم حاجات الناس للتحكّم بهم، وتحويلهم إلى جيش من المخبرين، أو الصامتين السلبيين، ممن يلزمون عقلية «مستورة والحمد لله، من البيت للشغل ومن الشغل للبيت»، أو «من الحيط للحيط ونسأله السترة».

وفي مصر كان الاتحاد الاشتراكي (1962)، وقبله الاتحاد القومي (1957)، في عهد جمال عبد الناصر، هو المتحكّم المسيطر، بل اشترط عبد الناصر نفسه حل كل الأحزاب السياسية في سورية، قبل أن يوافق على مشروع الوحدة بقيادته عام 1958.

وكانت الأيديولوجيا القومية المتمحورة حول القضية الفلسطينية الأداة التجييشية التي اعتمدتها الأنظمة العسكرية المعنية، من أجل إضفاء الشرعية على تسلطها وتحكّمها برقاب الناس وموارد البلاد، فالجيش كان يلتهم القسم الأكبر من الميزانيات، كما أن ضباط الجيش، خصوصا المقرّبين ممن هم ضمن الدائرة الضيقة المحيطة بصاحب (أو أصحاب) القرار، كانوا يتمتعون بامتيازات استثنائية، سواء عبر الإدارة، أم من خلال أجهزة الحزب والمخابرات.

يوصلنا تدقيق أولي في أدوار الأنظمة العسكرية وسلوكياتها، وهي الأنظمة التي هيمنت على جميع الجمهوريات العربية، إلى حقيقة الدور الوظيفي الذي أُسند إلى هذه الأنظمة من الدول الكبرى، سواء التي كانت في المنطقة وتستعمرها (فرنسا وبريطانيا على وجه التخصيص)، أم التي أخذت دورها القيادي بعد الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي)، فهذه الكيانات التي رسمت القوى الدولية حدودها، وشكّلتها بناء على استراتيجيات بعيدة المدى، لم يكن من الوارد بأي شكل أن يُسمح لحفنةٍ من الضباط بالسيطرة عليها، مهما بلغت درجة تنظيمهم، ومستوى الاستعداد المغامراتي لديهم، ما لم يكن هناك قبول من جانب ولي، أو أولياء، الأمر.

ولعل هذا ما يفسّر واقع تعدّدية الانقلابات في بلدان مثل سورية والعراق واليمن والسودان وغيرها، فما كان يجري ضمن مؤسسة الجيش في سورية، على سبيل المثال، قبل انقلاب «البعث» وبعده، إنما كان يعكس، في واقع الحال، تعارض الرغبات الدولية مع النزعات التسلطية لدى مجموعات الضباط المتصارعة.

وقد سهامت أيديولوجية حزب البعث نفسه في استخدام الجيش على الدوام ليكون أداة الانقلابات، فهو بموجب التعريف الذي يقدّم به نفسه: حزب انقلابي.

والانقلاب في بلدان حديثة العهد لا تمتلك أحزاباً قوية مخضرمة، ولا توجد فيها تناحرات طبقية مستعصية، تكون عادة من خلال الجهة التي تمتلك السلاح والتنظيم، والقدرة على التحرك، والتأثير بفعل تخطيط مجموعة من المغامرين القادرين على التواصل مع الجهات الخارجية، والتوافق معها على خطة التحرك، وتغطية كل العملية بشعارات كبرى، طويلة الأمد. شعارات تطرح أهدافاً عاطفية كبرى، تظل سارية المفعول، ريثما يتم الانقضاض على الداخل الوطني، والتحكّم به، عبر تفتيت إمكانات النهوض فيه.

وهذا ما فعله حافظ الأسد في سورية، بعدما تمكّن من إزاحة منافسيه وخصومه في القيادة العسكرية، وحوّل حزب البعث نفسه إلى مجرّد واجهة وأداة وظيفية؛ إذ استخدمه لتعزيز دور الأجهزة الأمنية في جميع المحافظات، ومن خلال الجمعيات الفلاحية والنقابات، والمدارس والجامعات، والهيئات الحكومية بكل اختصاصاتها. كما تمكّن الأسد من تدجين الأحزاب المعارضة، خصوصا الحزب الشيوعي، والأحزاب الأخرى التي كانت تعتبر نفسها امتدادا للتجربة الناصرية.

ومارس كل الأساليب لتشجيع بذور الخلاف بينها، وشجّع انقساماتها؛ حتى تحوّلت تلك الأحزاب عبر الجبهة «الوطنية التقدمية» (1972)، إلى مجرّد هيئة شكلية لتمرير ما يرتأيه حافظ الأسد، والمصادقة عليه.

وقد عزّز الأسد دوره من خلال معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي (1980)، التي لم تنفع السوريين بشيء، لا في التحرير ولا في التنمية، وإنما كانت تدخل ضمن إطار لعبة التوازنات الإقليمية والدولية التي اعتمدها الأسد لتكريس نظامه.

حتى أن الأمين العام للحزب الشيوعي السوري، خالد بكداش، نفسه، كان يصرّح، من حين إلى آخر، «إننا إذا انطلقنا من السياسة الداخلية للنظام سنكون في المعارضة، ولكننا ننظر إلى سياسة سورية الخارجية، فهي مع الاتحاد السوفييتي، وهي سياسة تقدّمية، معادية للإمبريالية والصهيونية. لذلك فنحن معها».

ولكن بكداش وغيره من قيادات حزبه لم يكلفوا أنفسهم عناء التدقيق في ما كان يجري في لبنان في منتصف سبعينيات القرن المنصرم، مع دخول قوات حليفه الأسد إلى البلد بموافقة أميركية - إسرائيلية.

ولم تقتصر جهود حافظ الأسد على ما تقدّم لتعزيز سلطته في الداخل السوري، لتتحوّل الدولة السورية برمتها إلى دولة أمنية، على حد تعبير الراحل طيب تيزيني؛ بل ألزم السوريين بدستوره الشهير (1973)، الذي نصّ صراحةً على أن حزب البعث هو الذي يقود الدولة والمجتمع.

وبذلك تمكّن من إبعاد الأحزاب المنافسة، على ضعفها وهشاشتها، عن أي نشاط بين الطلبة والجيش، وتحوّلت الدولة السورية إلى مجرد جهاز إداري يتحكّم به رأس النظام حتى بعد وفاته، وهذا ما تجلى بأبشع الصور، حينما تم تعديل دستور الأسد الأب في دقائق معدوداتٍ، ليأتي على مقاس الأسد الابن، وذلك بموجب الترتيبات التي كان قد أعدّها الأول، وبتزكيةٍ من الدول صاحبة الشأن في هذه القضايا بطبيعة الحال.

> كانت الأيديولوجيا القومية المتمحورة حول القضية الفلسطينية الأداة التجييشية التي اعتمدتها الأنظمة العسكرية

> حوّل حافظ الأسد حزب البعث إلى واجهة وأداة وظيفية؛ استخدمه لتعزيز دور الأجهزة الأمنية في المحافظات

ولم تكن الأوضاع في بقية الدول العربية الجمهورية - العسكرية أفضل حالاً مما كانت عليه في سورية، سواء في مصر أم السودان، أو في اليمن وليبيا واليمن وتونس والجزائر.

الدولة الوطنية المنسجمة مع واقع مجتمعاتنا، المتميّزة بتعدّديتها وتنوعها الديني والمذهبي والإثني والفكري، لم تشهدها منطقتنا أصلاً. وما نعنيه بهذه الدولة هي التي تقوم على أساس الفصل بين الدين والسياسة، وإخضاع المؤسسة العسكرية بصورة نهائية وبضوابط دستورية.

وإجراءات عملية، للمؤسسة السياسية المنتخبة بإرادة المواطنين الأحرار. دولة تقوم على الفصل الواضح بين السلطات، وتحمي بشرعية الدستور نظام تعدّدية الأحزاب، وذلك بعد القطع التام مع هرطقة «الحزب القائد»، وأيديولوجيته التضليلية. دولة لا تجعل من إعلام الدولة العام امتدادا لسلطة الحاكم، ووسيلة لتسويغ سياساته ورغباته وتسويقها.

دولة يكون فيها القانون سارياً على الجميع، من خلال آلية واضحة متماسكة شفّافة للمساءلة والمحاسبة. وذلك كله يستوجب التوافق الوطني على مشروع يطمئن الجميع على أساس احترامٍ الخصوصيات، والإقرار بالحقوق، وتوفير الشروط الواقعية العملية لتشاركٍ عادلٍ في الإدارة والموارد، والعمل على تأمينٍ القدرات الفعلية لتنمية متوازنة مستدامة في جميع المناطق، وعلى جميع المستويات؛ ومن دون أي تمييز أو استثناء لأي مكونٍ، بل لأي فرد.

لا معنى لأي حديث عن الدولة الوطنية بمعزل عن وجود مواطنين أحرار، فما عرفته منطقتنا من دول حتى الآن لم يتجاوز حدود نسخ مكرّرة من أنظمة عسكرية، اتخذت الواجهة الحزبية المفصلة على مقاساتها غطاءً سياسياً.

ولم تكتف بذلك فحسب، بل استخدمت كل الولاءات ما قبل الوطنية في سبيل تعزيز سلطتها، وتوفير الشروط التي مكّنتها من الإجهاز على الوطن وناسه الذين تعاملهم دائما بوصفهم رعايا، لا مواطنين أحرارا.

(كاتب سوري)

المغرب وإسرائيل والتطبيع... الممكن من المستحيل

عبد الحميد اجماهيري

تكثر التنبؤات، والأخبار الموجّهة عن التحاق محتمل لبلاد المغرب بقطار التطبيع الذي بدأت صفّاراته تملأ فضاء الشرق العربي، بل وصل الأمر إلى حد التلويح بتهديدات مبطّنة، تجعل أخبار المغرب، المزيفة والمليئة بالخيال السياسي الهوليوودي، تتصدّر قنوات عديدة، منها القناة الإسرائيلية آي نيوز 24 الرسمية... ما حقيقة ما يتم ترويجه، والربط بين اعتراف أميركا النهائي بمغربية الصحراء واعتراف المغرب بإسرائيل؟

تسمح الجغرافيا والتاريخ معا بقراءة هادئة لما يراه المغرب اليوم في قضايا الشرق الأوسط. جغرافياً ليس للمغرب جوار صعب ولا سهل مع دولة الاحتلال، إسرائيل. وتاريخيا، لم يكن أبدا يزايد على الفلسطينيين في فلسطين. وكان ينتظر أن يتحدّثوا ليقول رأيه، حتى عندما تقوده السياسة إلى الواقعية، فإنه لم يتمرّن أبدا على القفز على حقائق الواقع والتاريخ والحق مجتمعة.

وفي الوقت الراهن، يبدو التطبيع والاعتراف المتبادل، أو غيرهما من التسميات، حلقة جديدة، في تطبيع القدس عاصمة لإسرائيل، وامتدادا للموقف الرئاسي الأميركي لدونالد ترامب، بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، واعتبار المدينة عاصمة إسرائيل ضد المواثيق والمقرّرات الدولية ما يقارب سبعين سنة.

وبقراءة التطبيع المزعوم بين الرباط وتل أبيب من هذه الزاوية، نجد دخول هذا المنطق إلى الاستحالة أكثر من اقترابه من الاحتمال.

وبالنظر إلى رهانات التطبيع، نجد أولها هو تمرير القدس عاصمة لإسرائيل، واستكمال الوعد البلفوري الجديد الذي قدمه ترامب بحسم العاصمة «الأبدية» لإسرائيل على حساب الحل الأممي المتوافق عليه بجعل القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو القرار الذي لم يتردّد ملك البلاد، محمد السادس، في رفضه، في رسالة واضحة اللغة والمضمون إلى الرئيس ترامب نفسه، وعدم الاكتفاء بتصريحات أو بلاغات دبلوماسية، تكاد تكون مكرورة في العالم العربي.

وملك المغرب يترأس لجنة القدس، إرثا وامتدادا والتزاما. وبالتالي، كان قرار نقل السفارة امتحانا أوليا، ولم يترك المغرب فترته تمر بأي التباس، وكان واضحا، وقدر المغرب أن القضية محفوفة بأسئلة كثيرة وألغامها.

وكان لافتا أن محمد السادس تحدث في رسالته في ديسمبر/كانون الأول 2017، بصفته «رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم 57 دولة تمثل أكثر من مليار مواطن»، كما تحدّث عن عواطفه الشخصية، في الوقت ذاته، بالحديث عن «انشغاله الشخصي العميق..»، وذكر بثوابت الحل، ورفض تغيير معايير القضية في المحفل الأممي، بالتأكيد على أن «القدس، بحكم القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها على وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن، تقع في صلب قضايا الوضع النهائي، وهو ما يقتضي الحفاظ على مركزها القانوني، والإحجام عن كل ما من شأنه المساس بوضعها السياسي القائم».

ومن البديهي أن التطبيع لن يساعد في الحفاظ على المركز القانوني للقدس، ولا وضعها في صلب الحل النهائي للقضية برمتها.

ثانيا، النقطة التي روّجتها الآلة الدعائية العربية - الإسرائيلية المتزاوجة هي الربط بين الاعتراف بدولة إسرائيل والتطبيع معها مقابل اعتراف نهائي من أميركا بمغربية الصحراء.

والمعروف، في هذا الباب، أن واشنطن، هي «حاملة القلم»، في قضية الصحراء، بمعنى أنها التي تصوغ القرارات في القضية، وتجري المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن في الموضوع، ولا يوجد أي قرار لا تكون لها يد فيه.

وقد سبق للمغرب أن أعلن، رسميا وعلنا، عن غضبه من الإدارة الأميركية بخصوص بعض مواقفها من قضيته الوطنية الأولى، والتي يعتبر أن أي مخطط لتهديده وتهديد استقراره، سيكون من بوابة القضية تلك، كما قال ملك البلاد في قمة الرياض في إبريل/نيسان 2016.

في الشرط الأخلاقي، المبني على الالتزام التاريخي والروحي والقانوني بعدالة القضية الفلسطينية، لا يستسيغ الرأي العام الوطني، المتمسك بوحدة التراب، أن تربط قضية الصحراء بالاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها، فتلك سقطة أخلاقية لا يرضاها المغاربة، ملكا وشعبا، لأنفسهم. ذلك لأن في هذا التقابل مضمرات سيئة وماكرة للغاية، تنزع عن المغرب سموّه الأخلاقي الوطني في قضية مقدّسة، هي قضية الوحدة الترابية، ويجعله، ضمنياً، في صف المحتلين، لا في صف المدافعين عن حرية التراب ووحدة الإنسان وقوام الأمة، كالفلسطينيين تماما، وهو ما يرفضه المغاربة جميعهم، لما تحتله القضية الترابية الوطنية من قدسيةٍ في أعماقهم، وما تؤسّسه من شرعياتٍ متعدّدة، منها الشرعية الأخلاقية، سيما وأنهم منذ انطلاق معركة استرجاع الأقاليم الجنوبية، في وقت سابق من سبعينيات القرن الماضي، ربطوا في شعاراتهم وتظاهراتهم بين القضيتين ربطا ثابتا من خلال الشعار الموحد: «الصحراء مغربية، وفلسطين عربية».

لفهم الموقف، يكون للتاريخ دوره، فتاريخ المغرب هو تاريخ التزامه بالمشاريع السلمية، من الاعتراف بالتمثيلية الحصرية للشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى خطة مؤتمر فاس الشهيرة، في ثمانينيات القرن الماضي، إلى الدبلوماسية الموازية، والسرية حتى، التي لا تتزعزع عن مبادئ الحق والواقع معا، فالمغرب كان حاضنا للقمة العربية التي ستكرس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للفلسطينيين، إبّان القمة العربية الثامنة في العاصمة الرباط (26 - 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1974).

وتبنّت القمة هذا القرار لينهي بذلك التنافس العربي النظامي على تجيير القضية للتوازن الدولي حينا والتنافس الإقليمي حينا آخر، بين أنظمةٍ كان عنوان ثوريتها توجيه جسد الفلسطيني إلى الحرب التي يموت فيها بدل الجيوش النظامية! ولعل التطورات التي حدثت جعلت القضية في ترتيب بعيد عن الصدارة، في الشرق العربي، كما في الساحة الدولية، لكن ذلك لا يمنع أن الحق يظل دوما في الواجهة، والتاريخ يسنده بالالتزام الثابت.

> لا يستسيغ الرأي العام الوطني، المتمسك بوحدة التراب، أن تربط قضية الصحراء بالاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها

> ليس المغاربة في حاجة إلى سقوط أخلاقي من أجل كسب دبلوماسي، وهم يؤمنون بأنهم لو كانوا كذلك لخضعوا للمعادلات والتسويات في قضيةٍ مقدّسة

ومن المغازي التي تخفى أحيانا على المتتبعين ذلك الحضور القوي للوطنية وقيمها، إلى حدود الساعة، في ترتيب مواقف المغرب وسياساته الخارجية والداخلية، إذ ما زالت لازمات الوطنية والتحرير والتضحية والوحدة الجماعية، من ثوابت القاموس والفعل في المغرب، من جهةٍ لأنها كانت قاعدة للعقد السياسي في البلاد منذ تحريرها، ومن جهة أخرى لأن الحاضر يستدعيها في كل ملمّةٍ تواجهها، ويستدعي التكافل والتعاضد، كما يحدث الآن في المغرب، بخصوص مواجهة الفيروس المستجد.

تلخيصا، ليس المغاربة في حاجةٍ إلى سقوط أخلاقي من أجل كسب دبلوماسي، وهم يؤمنون بأنهم لو كانوا كذلك لخضعوا للمعادلات والتسويات في قضيةٍ مقدّسة، لما ماتوا من أجل أرضهم، ومن أجل التراب والإنسان فيها. هي بداهة تضاف إلى رئاسة ملك البلاد لجنة القدس التي تعد اليوم بؤرة التوتر، وملخصه الروحي والعمراني والتاريخي، ولا يمكن للتطبيع أن يكون، والبلاد مؤتمنة على القدس، وعلى وضعها في صلب الحل النهائي، في وقتٍ نرى فيه شهية الضم والاستيطان تتغوّل!..

يضاف إلى ذلك، راهن المغرب، على أي مستويات ذات أثر عميق، في السنوات الانتخابية الأميركية، ولعل السفير الأميركي السابق في المغرب، أندرو غابريل، أحد العارفين بذلك.

نشر مقالا في «ذا هيل»، جاء فيه: «تجنب كل ملك مغربي الخوض في السياسة الأميركية، والتعبير عن مواقف. وعرف المغرب أنه إن لم يكن الأول مع طرف السلام فسيخسر..»، كما أنه «تجنب اتخاذ مواقف حزبية في أثناء الدورات الانتخابية..».

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads